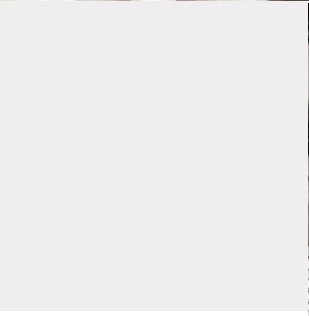
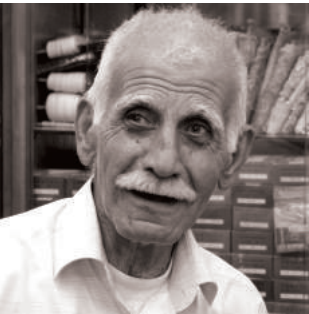


جائزة الملك عبد الله الثاني
لتميز الأداء الحكومي والشفافية
للمرحلة الثالثة (2016-2017)
المرحلة البرونزية



المؤسسة العامة
للضمان الاجتماعي
Social Security Corporation



ضمان ... مستقبلك
www.ssc.gov.jo



التقرير الأربعيني



40

عاماً من الحماية الاجتماعية

« إن الوقت قد حان لإيجاد إطار تشريعي يتجسد فيه ضمان اجتماعي،
يكفل للفرد العامل والمواطن الصالح الراحة والطمأنينة في حالة مرضه،
وعجزه، وشيخوخته، ويهيئ لأفراد أسرته العيش الكريم »

جلالة الملك - المغفور له بإذن الله- الحسين بن طلال



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم _ حفظه الله ورعاه _



صاحب السمو الملكي
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم



كلمة المدير العام

تعد المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي رافعة أساسية من روافع الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في المملكة، كما تعد مؤسسة رائدة متفردة في مجالها، ذلك أنها تسعى إلى تعميم وتطبيق مفاهيم الحماية الاجتماعية من أجل الحفاظ على حقوق العمال وتعزيز أدائهم الاجتماعي والاقتصادي بما يعود على المملكة وبُناها بالنفع والفائدة عدا عن استدامة الاستقرار المجتمعي والاقتصادي لكل أطراف المجتمع.

والمؤسسة العامة إذ تحتفي بمرور أربعين عاماً من مسيرتها، لتجد نفسها على أعتاب مرحلة جديدة تقطف فيها ثمار جهود مؤسسية ضخمة اجتمعت على صياغتها عقول أردنية نيرة وسواعد وطنية واعدة، همّها الأول والأكبر بناء الوطن وتعزيز مسيرته، وفي سبيل إنجاز هذا المشروع حرصت المؤسسة على تطوير قوانينها وأنظمتها وتعليماتها، كما حرصت على تعزيز كوادرها كمّاً ونوعاً، فقد عمدت إلى رفع عدد موظفيها في كل التخصصات وتدريبهم لإكسابهم كامل ما يلزمهم من مهارات فنية تخصصية، عدا عن استحداث المؤسسة للعديد من الإدارات والأقسام المتخصصة التي من شأنها أن تعزز إنتاجية الموظفين وتجوّد خدماتها.

ومنذ أن حظيت المؤسسة بالرعاية الملكية السامية من لدن المغفور له الحسين الباني حافظت على نهجها القويم في تعزيز منظومة الأمن الاجتماعي، وحققت نجاحات كبيرة على المستوى المحلي والعربي والعالمي أسهمت فيها رئاسات حليفة ومدراء مقتدرون وموظفون أكفيا نذروا أنفسهم لازدهار الوطن ومؤسساته في ظل صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم.

المدير العام

الدكتور حازم رحاله

تحتفل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بالذكرى الأربعين لتأسيسها، تحتفل بأربعين عاماً من العطاء والحماية، فقد شرعت أبوابها لتحتضن العاملين في هذا البلد المعطاء، وتؤمن لهم الحماية أثناء فترة عملهم، وتبارك لهم جهودهم بعد مسيرة العطاء والعمل، وظلت منذ ذلك اليوم تعمق جذورها في الأرض، وتمد فروعها وأغصانها شرايين حياة للعمال، تتدفق عطاء في جميع جوانب حياة العامل.

واحتفال المؤسسة بعيدها الأربعين إنما هو احتفال بالإنجازات الكثيرة التي حققتها على مدى السنوات السابقة في مختلف المجالات، واحتفال بملايين من المؤمن عليهم الذين احتضنتهم ورعتهم واعتنت بهم وساهمت بتأمينهم من جميع المخاطر التي تهددهم أثناء عملهم، واحتفال بمئات الآلاف من المتقاعدين وذويهم ممن أمّنت لهم الدخل المناسب لتغطية احتياجاتهم.

وقد بدأت هذه المؤسسة في أواخر السبعينات من القرن الماضي كفكرة متواضعة تعثرت محاولات إخراجها إلى حيز التنفيذ أكثر من مرة، إذ إنها كانت تصطدم بعقبات متفرعة، من أهمها نقص الخبرات، إلا أن الفكرة لم تمت، واستمرت محاولات تنفيذها دون كلل أو ملل طوال سنين، لم يجد اليأس خلالها طريقاً إلى أولئك المخلصين الذين آمنوا بها، وأصروا بعزيمتهم على تحقيقها، فظلت حية في نفوسهم، حتى حظيت باهتمام المغفور له الحسين الباني الذي تميز -إلى جانب ما تميز به من صفات القائد الواعد- بتفكير رزين صائب، وبصيرة نيرة نفاذة، ونظرة ثاقبة، وإدراك واع لما سيكون.

وكان جلالته المغفور له الملك الحسين بن طلال صاحب المبادرة بإصدار الإرادة الملكية السامية بإنشاء المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لترى النور بصدر قانون الضمان المؤقت رقم (30) لسنة 1978، لتصبح المؤسسة هذا الصرح الرائد والتجربة الأردنية الفريدة التي خاضها المخلصون من أبناء الوطن، وبذلوا في سبيل إنجازها الكد والتعب والجهد والسهر على ما هي عليه اليوم محط آمال جميع العاملين وأمانهم.

وتواصلت الرعاية الملكية السامية لتظهر جلية في مقولة جلالته الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم " أن الأوان لأن نتعامل مع موضوع التقاعد بالاهتمام الذي يستحق....فالمتقاعدون أدوا واجباتهم تجاه الوطن، وعلينا أن نضمن الحفاظ على حقوقهم ومدخراتهم التقاعدية"، إذ جاءت توجيهات جلالته بضرورة شمول كل مواطن أردني بمظلة الحماية الاجتماعية، وجاءت ترجمة هذه التوجيهات بأن قامت المؤسسة بتسخير كامل إمكانياتها بمشروع توسعة الشمول الذي بموجبه أصبحت جميع القوى العاملة على أرض الأردن مشمولة تحت مظلة الضمان الاجتماعي.

ونحن اليوم ننظر بفخر لثمار عملنا الدؤوب طوال الأعوام الأربعة الماضية، بتغطية ما يقارب المليون وثلاثمائة ألف مؤمن عليه بخمسة برامج تأمينية، وتقديم رواتب تقاعدية لمتين وستة وعشرين ألف متقاعد، ورواتب لخمسين ألف عائلة فقدت معيها، وعلاج أكثر من ثلاثمائة ألف عامل تعرض لإصابة عمل، ذلك من خلال (22) فرعاً ومكتباً تغطي كافة محافظات المملكة.

40

أربعون عاماً في مد مظلة الحماية

40

يظهر في الخط الزمني المجاور المحطات الأبرز في مشوار المؤسسة لتأمين الحماية لكافة العمال على أراضي المملكة.

وانتهجت المؤسسة في عملها على توسيع مظلة الحماية بشكل تدريجي، لتحفظ بهذا النهج إرساء قواعد ثابتة لإدارة التأمينات المقدمة، كما ويضمن هذا النهج عدم حدوث إرباك للشركات العاملة في السوق الأردني الذي ينتج من الأعباء المالية الإضافية التي يتكفل بها صاحب العمل في شراكته مع المؤسسة لحماية عماله.

فعلى مستوى الشمول، بدأ العمل التأميني في المؤسسة بعد صدور القانون بعامين، وذلك بأن قامت المؤسسة بعقد شراكاتها الأولى في حماية العمال مع الشركات الكبرى في المملكة وبشكل انتقائي، تبع ذلك مد مظلة الحماية على المنشآت التي تُشغل خمسين عاملاً فأكثر، متدرجة بمد مظلة الحماية لتصل بحلول العام 2011 لتغطية كافة العاملين على أراضي المملكة.

كما تم استخدام نفس النهج على مستوى تطبيق برامج التأمين، فكانت البداية بتطبيق برنامجي تأمين (الشيخوخة / العجز / الوفاة) وتأمين (إصابات العمل) فقط، وبحلول العام 2011 وصل عدد التأمينات المطبقة إلى خمسة برامج، يضاف لها العديد من أنظمة الاشتراك التي طُورت خلال الأربعين عاماً كنظام الاشتراك الاختياري للأفراد ونظام يخص العاملين بالمهن الخطرة وغيرها.

ولن نتوقف طموحاتنا عند هذا الحد، حيث تسعى المؤسسة حالياً وبشراكة مع عديد من مؤسسات الدولة لتطبيق تأمين صحي يغطي كافة العاملين على أراضي المملكة.

1977	صدور الإرادة الملكية السامية بإنشاء صندوق للضمان الاجتماعي.
1978	صدور القانون المؤقت رقم 30 لسنة 1978 وأنشئت بموجبه المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
1980	<ul style="list-style-type: none"> • بدء أولى مراحل تطبيق القانون بشمول المنشآت الكبيرة (منشآت منتقاة). • شمول المنشآت التي يعمل بها خمسون عاملاً فأكثر.
1981	شمول المؤسسات العامة والدوائر الحكومية غير المشمولة بنظام التقاعد المدني.
1982	شمول البلديات والمجالس القروية.
1984	<ul style="list-style-type: none"> • شمول العاملين المدنيين الأردنيين في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. • شمول المنشآت التي يعمل بها عشرة عمال فأكثر.
1987	<ul style="list-style-type: none"> • شمول المنشآت التي تستخدم خمسة عاملين فأكثر. • تطبيق التأمين على أساس اختياري للأفراد.
1995	شمول العاملين الجدد في قطاع الخدمة المدنية؛ حيث أوقف الشمول بالتقاعد المدني.
2001	صدور قانون الضمان رقم (19) لسنة (2001).
2003	شمول العسكريين المجندين بعد تاريخ 2003/01/01.
2008	شمول المنشآت التي تستخدم عاملاً أو أكثر.
2009	إصدار القانون المعدّل لقانون الضمان الاجتماعي رقم (26) لسنة 2009.
2010	صدور قانون الضمان الاجتماعي المؤقت رقم (7) لسنة 2010.
2011	<ul style="list-style-type: none"> • البدء بتطبيق تأمين التعطل عن العمل. • البدء بتطبيق تأمين الأمومة.
2014	صدور قانون الضمان الاجتماعي رقم (1) لسنة 2014.
2015	<ul style="list-style-type: none"> • تطبيق التأمينات السارية لتشمل أصحاب العمل. • بدء تطبيق نظام خاص بالعاملين بالمهن الخطرة.

40

أربعون عاما من الحماية الاجتماعية

40

تعريف بالتأمينات المقدمة من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

إن الهدف الرئيس من إنشاء المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي هو تأمين مصدر دخل يكفل للمؤمن عليه حياة كريمة في حال فقدانه لدخله الشهري، وإيصاله له بشكل يحفظ له كرامته. وتأمين مصدر دخل للأسرة في حال فقدانها لمعيها - أو أحد معيها -.

حيث جاءت التأمينات التي تقدمها المؤسسة لتغطية المخاطر الرئيسية لفقدان مصدر الدخل وهي:

1. الشيخوخة.

2. وفاة المعيل سواء كانت لأسباب طبيعية أو بسبب حادث عمل.

3. حالات مرضية تحول دون قدرة العامل على العمل سواء أكانت لأسباب طبيعية أو بسبب طبيعة عمله.

4. انقطاع الدخل بشكل مؤقت بسبب ترك المؤمن عليه لعمله وذلك لحين إيجاد فرصة عمل أخرى.

وبناءً على ذلك، تقدم المؤسسة للمشاركين تحت مظلتها التأمينات التالية:

تأمين الشيخوخة:

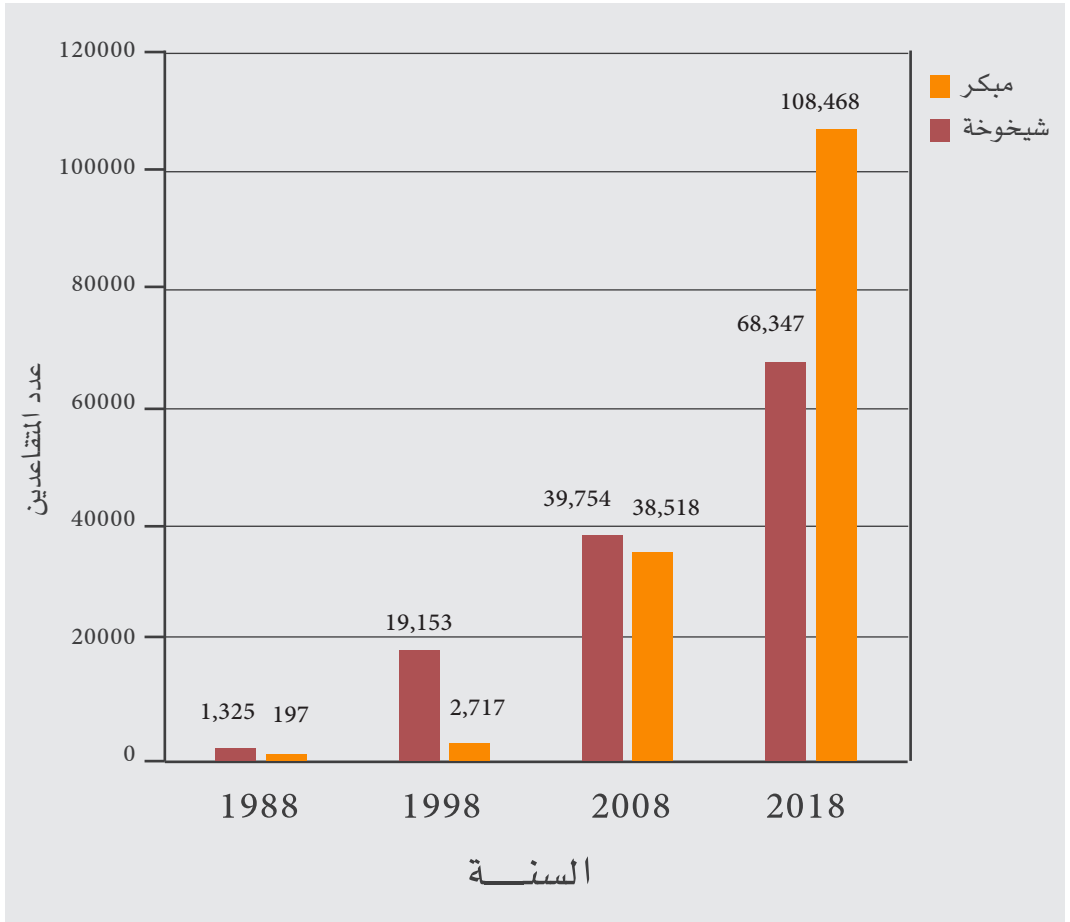
يحصل المؤمن عليه بموجب هذا التأمين على تعويض - على شكل راتب شهري - عن دخله الذي كان يجنيه من عمله، وذلك عند بلوغه لسن لا يقدر فيه على العمل. حيث يستمر صرف هذا البدل له طوال حياته ويعاد توزيعه على المستحقين من ورثته حال وفاته.

ويتسم قانون الضمان الاجتماعي الأردني بالمرونة، حيث يسمح بالتقاعد المبكر لأولئك الذين بدأوا بالعمل في سن صغيرة، وقضوا في العمل فترات طويلة استهلكوا فيها من مخزونهم البدني الشيء الكثير. وتجدر الإشارة هنا إلى حملات التوعية التي تجريها المؤسسة بشكل دوري لإيصال الفكرة من إيجاد هذا التشريع، وحماية المؤمن عليه من الاستخدام الخاطئ لهذا الحق لما له من أثر سلبي على سوق العمل، وذلك بسحب الكفاءات والخبرات من السوق بشكل مبكر، ولأثره السلبي على البدل الشهري المخصص للمتقاعد، حيث يحصل المتقاعد بموجب هذا التشريع على بدل شهري أقل من ذلك الذي سيتم صرفه له حال استمراره للعمر القانوني لتقاعد الشيخوخة.

وفي مواكبة النظام التأميني لتطور الوظائف في سوق العمل، أصدر نظام خاص للعاملين بمهن خطرة إذ يحصل العامل في هذا النوع من المهن على معاملة خاصة، وذلك من حيث الحد الأدنى من الاشتراكات المطلوبة للحصول على راتب تقاعدي. ويهدف هذا النظام لتحقيق التوازن في سوق العمل وذلك بالاستفادة من الكفاءات العمالية من جهة والحفاظ على الموارد البشرية من جهة أخرى.

وقد منح وجود المؤسسة طوال الأربعين عاما الماضية رواتب تقاعدية - شيخوخة و مبكر - لما يقارب الـ (177) ألف مؤمن عليه، حيث تبلغ فاتورة الرواتب التقاعدية التي تدفع حاليا ما يزيد عن الـ (886) مليون دينار سنويا، ويظهر الشكل التالي تطور أعداد المؤمن عليهم الحاصلين على رواتب تقاعدية خلال الأربعين عاما الماضية.

الشكل 1 : أعداد المتقاعدين (شيخوخة - مبكر)

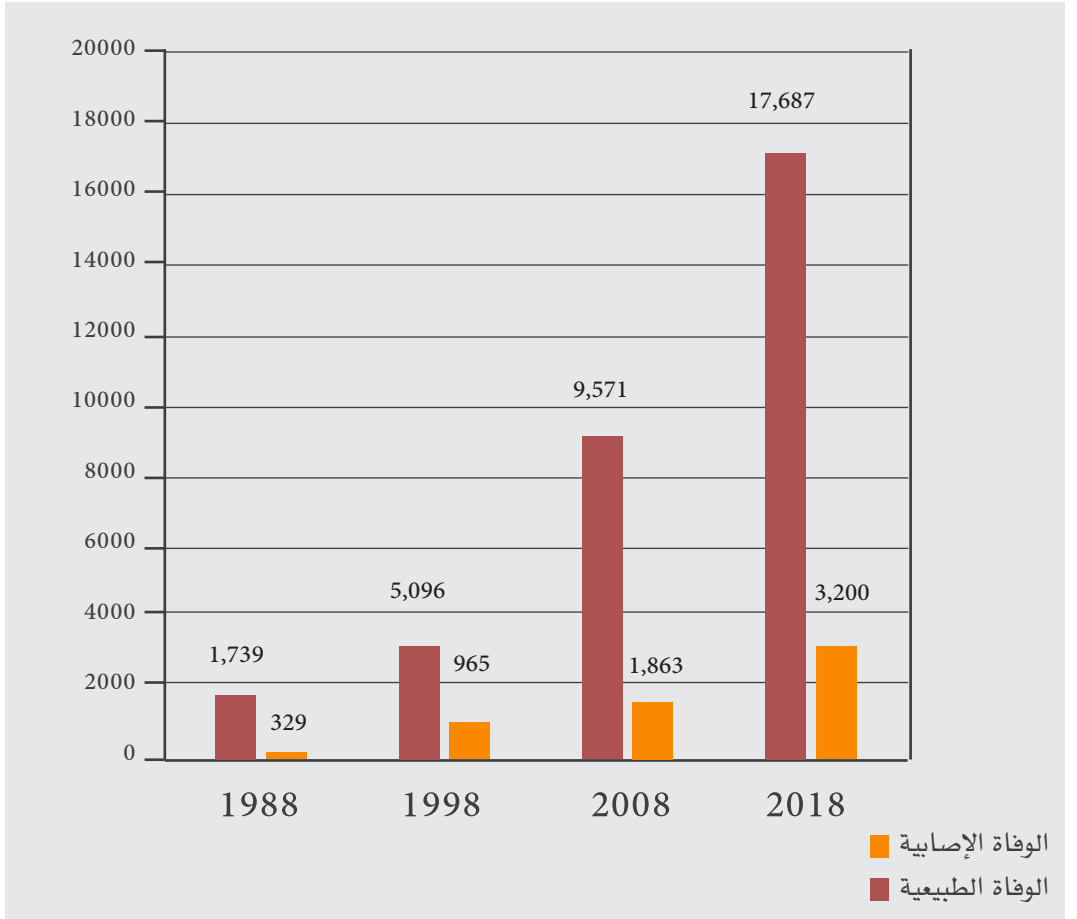


التأمين ضد الوفاة الطبيعية والإصابة:

يكفل هذا التأمين حصول عائلة المؤمن على بدل شهري في حال وفاته لأسباب طبيعية أو ناتجة عن إصابة تعرض لها أثناء مزاولته لعمله. وفي هذا الصدد تراعي أنظمة المؤسسة خصوصية المجتمع الأردني في صرفها للبدل الشهري، حيث يحصل كل من والد ووالدة وزوجة المؤمن عليه المتوفى على بدل شهري طوال حياتهم، في حين تحصل الإناث من أبناءه على بدل شهري يستمر صرفه لحين زواجهن، فيما يحصل الأبناء الذكور على البدل الشهري لحين بلوغهم سن الثالثة والعشرين. كما تقدم المؤسسة مساعدة عاجلة لورثة المؤمن عليه في

حال حدوث الوفاة كمساهمة منها في نفقات الجنازة، حيث تم رفع قيمة هذه المساعدة أكثر من مرة لتصل إلى (700) دينار اعتباراً من 2018/12/31، وقد قدمت المؤسسة رواتب لما يقرب الـ (21) ألف عائلة فقدت معيلاً لوفاته بأسباب طبيعية أو نتيجة إصابة عمل، حيث تبلغ قيمة الرواتب المصروفة حالياً (74) مليون دينار سنوياً. الشكل أدناه يظهر تطور أعداد العائلات الحاصلة على رواتب نتيجة فقدان معيلاً لوفاته بأسباب طبيعية أو بسبب إصابة عمل خلال الأربعين عاماً الماضية.

الشكل 2 : أعداد العائلات الحاصلة على رواتب نتيجة وفاة معيلاً (وفاة طبيعية - وفاة إصابية)



التأمين ضد العجز الطبيعي والعجز الإصابي:

يكفل هذا التأمين حصول المؤمن عليه على تعويض -على شكل راتب شهري- عن دخله الذي كان يجنيه من عمله وذلك في حالة إصابته بعجز يحول دون قدرته على مزاولة مهنته أو أي مهنة أخرى سواء كان ذلك المرض لأسباب طبيعية أو ناتج عن إصابة تعرض لها أثناء عمله. كما ويعاد توزيع هذا الراتب على المستحقين من ورثته في حال الوفاة.

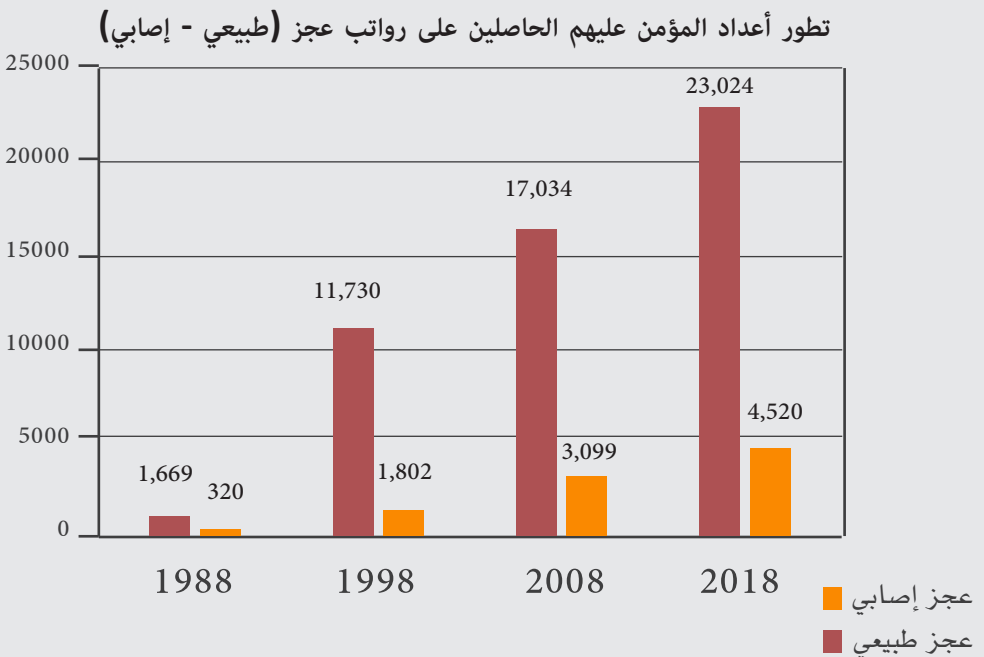
وحتى قبل ثبوت العجز الناتج عن إصابة، تتكفل المؤسسة بتقديم العلاج الكامل للمؤمن عليه المصاب وحتى الشفاء التام دون أي سقف لمصروفات العلاج، حتى لو تطلبت الحاجة سفر المصاب للعلاج خارج المملكة.

وفي إطار التزام المؤسسة برؤيتها كشريكة في تحقيق الأمن الاجتماعي وحماية المشتركين تحت مظلتها من الأخطار المحتملة لالتحاقهم بسوق العمل، أطلقت المؤسسة بالشراكة مع وزارة العمل ووزارة الصحة جائزة التميز في السلامة والصحة المهنية، حيث تُمنح هذه الجائزة للمنشآت الملتزمة بالمعايير الدولية والتشريعات الأردنية الخاصة بالصحة والسلامة المهنية.

وقد قامت المؤسسة منذ نشأتها بالتكفل بنفقات العلاج لما يقرب (325) ألف مؤمن عليه تعرضوا لإصابات عمل بقيمة إجمالية بلغت (71) مليون دينار، وقد سببت إصابات (40) ألف منهم نسب عجز قدرت بأقل من (30 %)، حيث قامت المؤسسة بصرف تعويضات لهم بمبلغ إجمالي يفوق الـ (19) مليون دينار، أما من تسببت إصاباتهم بعجز يزيد عن الـ (30 %) فقد بلغ عددهم 4520 مصاب يدفع لهم رواتب بفاتورة حالية تبلغ (7) مليون دينار سنوياً.

في حين بلغ عدد المؤمن عليهم الحاصلين على رواتب نتيجة عجز لأسباب طبيعية ما يقرب (23) ألف مؤمن عليه بفاتورة رواتب حالية تفوق الـ (35) مليون دينار سنوياً، ويظهر الشكل التالي تطور أعداد المؤمن عليهم الحاصلين على رواتب تقاعدية (طبيعية / إصابية) خلال الأربعين عاماً الماضية.

الشكل 3 : أعداد المؤمن عليهم الحاصلين على رواتب عجز (طبيعي - إصابي)

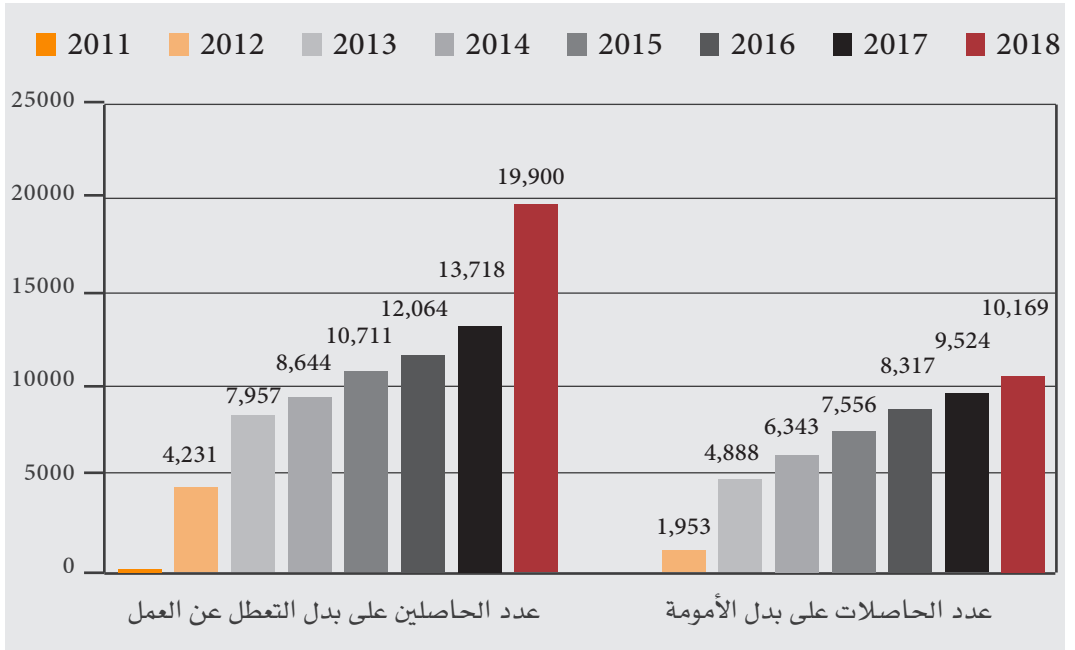


تأمين التعطل عن العمل وتأمين الأمومة:

جاءت هذه التأمينات لتغطية المؤمن عليهم في حالات انقطاع الدخل بشكل مؤقت، ففي حالة ترك المؤمن عليه لعمله تقوم المؤسسة بدعمه من خلال تأمين التعطل عن العمل الذي يكفل له صرف رواتب لفترة تصل لغاية ستة أشهر، لتمنحه فرصة البحث عن عمل آخر دون ضغط تأمين تكاليف الحياة، كما يكون المؤمن عليه بهذه الحالة أيضا مؤمنا ببرنامج تأمين (الشيخوخة / العجز الطبيعي / الوفاة الطبيعية) خلال هذه الفترة.

ومن جهة أخرى، والتزاما بدور المؤسسة بدعم انخراط المرأة لسوق العمل، تقدم المؤسسة من خلال تأمين الأمومة صرف رواتب للمؤمن عليها طوال فترة إجازة الأمومة. حيث يهدف هذا التأمين إلى إزالة أحد أهم العوائق التي تمنع أصحاب العمل من استخدام الإناث المتمثل بتحمل عبء أجرها خلال إجازة الأمومة، كما وتكفل المؤسسة طوال فترة الإجازة استمرار تغطية المؤمن عليها ببرنامج تأمين (الشيخوخة / العجز الطبيعي / الوفاة الطبيعية). ويظهر في الشكل أدناه عدد المستفيدين من كل من التأمينين وإجمالي المبالغ التي تم الاستفادة منها بموجبهما، وذلك من تاريخ بدء العمل بهما (2011/09/01).

الشكل 4 : أعداد المؤمن عليهم الحاصلين على بدل التعطل والحاصلات على بدل الأمومة



40

نغز يانجاراتنا

40

إلى جانب تميزها على المستوى التأميني، تعد المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على المستوى الإداري مثالا يحتذى به لمؤسسات التأمينات الاجتماعية عربيا وعالميا. ويعود فضل احتلال المؤسسة لهذه المكانة إلى القيادة الحكيمة التي أحاطتها منذ تأسيسها والتي تعاملت مع إنشائها آنذاك وفقا للممارسات الفضلى، ففطنت القيادة إلى ضرورة إنشاء المؤسسة ككيان إداري منفصل يقوده مجلس إدارة يضم أعضاء من كافة الشركاء في العملية التأمينية من ممثلين عن العمال وعن أصحاب العمل إضافة إلى ممثلين عن الحكومة، لتكون محصلة حفاظ كل ممثل على مصالح من يمثلهم تحقيقا للرؤية المنشودة من إنشاء المؤسسة، فوجود ضمان اجتماعي شامل رائد في خدماته، يوفر حماية حقيقية، ويتصف بالاستدامة، ويساهم في دفع عجلة التنمية في المملكة هي الأهداف التي يشترك فيها أطراف مجلس الإدارة كافة.

انعكس استخدام هذا النهج الإداري على وضوح أهداف المؤسسة لكافة المستويات الوظيفية، وكان أساسا لحاضنة إبداعية تألق فيها جند المؤسسة المخلصين في كافة المواقع، فكانت ثمرات إبداعهم بأن تجاوزت المؤسسة حدود الريادة على مستوى السوق الأردني لتصل إلى الريادة العالمية. ففي أواخر العام 2018 حصلت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على خمسة جوائز للممارسات الفضلى من الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (ISSA)، وقد حازت عليها لتجاربها الريادية في تطبيقات الهواتف الذكية في الضمان الاجتماعي، وضمن حياة أفضل للمتقاعدين بعد التقاعد (قروض المتقاعدين)، واستخدام تبادل المعلومات الإلكترونية، وتقرير الاستدامة في الضمان الاجتماعي، والحوكمة الرشيدة؛ وتجربة مجلس إدارة الضمان الاجتماعي الأردني (الهيكل الجديد) والإجراءات الرقابية، إذ تقدمت المؤسسة للمنافسة على هذه الجوائز الخمسة وفازت بها جميعها.

إن ما ننظر إليه على أنه مصدر فخر لنا ننظر إليه أيضا على أنه قاعدة لتطلعاتنا، فأحلامنا لن تتوقف عند حدود ما أنجزنا، بل لا نزال نرى أن من حق كل عامل على أراضي المملكة أن يشعر بأن هناك مؤسسة وطنية تحميه وتؤمن له مستقبله، وأن للمستحق لأي منفعة -تقدمها المؤسسة- حق الحصول عليها بسرعة وبكل سهولة ويسر، فعملنا الدؤوب سيستمر لنشمل كافة العاملين تحت مظلتنا، وسيبقى تطوير البرامج التأمينية مستمرا ليغطي كافة احتياجات عمال أردننا، وستبقى ريادة الخدمة إحدى أبرز قيمنا، آمليين من المولى عز وجل التوفيق لنسطر هذه الإنجازات في التقرير الاحتفالي القادم بمرور الأربعين عاما الثانية على إنشاء مؤسستنا.

هاتف: 00962 6 550 18 80

ص.ب. 926031 عمان 11110 الأردن

النافذة الهاتفية 00962 6 500 80 80

النافذة الهاتفية المجانية 0800 22025



www.facebook.com/jordanssc

البريد الإلكتروني: webmaster@ssc.gov.jo

www.ssc.gov.jo